Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

قياس أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الأجمالي الليبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (2000 – 2024 م)

كريمة أحمد سعيد الدلو

كلية المحاسبة الرجبان جامعة الزنتان – قسم الأقتصاد

تاريخ الاستلام:2025/8/12 –تاريخ المراجعة: 2025/9/13– تاريخ القبول: 2025/11/13– تاريخ للنشر: 6/12/ 2025

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي الليبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2024) وذلك بالإعتماد على البيانات السنوية لمصرف ليبيا المركزي ولتحقيق هذا الهدف ثم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي القياسي للوصول إلى النتائج وتفسيرها, ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي , حيث أن الزيادة في عرض النقود بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (0.160) وكذلك الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار معلمة والبالغة (5911,9) وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن معلمة سعر الصرف ذات معنوية إحصائية بينما ضهرت معلمة عرض النقود غير ذات معنوية إحصائية وهذا يبن لنا أن الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بسعر الصرف اكثر من عرض النقود خلال فترة الدراسة .

وأوصت الدراسة بأتباع سياسة اقتصادية متوازنة من أجل دعم العمليات الانتاجية التي من شأنها زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي والحد من استيراد السلع الغير الضرورية والتي يمكن إنتاجها محلياً.

الكلمات المفتاحية : عرض النقود , سعر الصرف , الناتج المحلي الاجمالي , الاقتصاد الليبي

Abstract

This study aims to measure the impact of money supply and exchange rate on Libya's Gross Domestic Product (GDP) during the period from 2000 to 2024. The research relies on annual data obtained from the Central Bank of Libya and employs a descriptive analytical methodology. The findings reveal a statistically significant relationship between money supply, exchange rate, and GDP. Specifically, an increase in money supply contributes to GDP growth, with a coefficient of 0.160. Meanwhile, the exchange rate exhibits a stronger influence, with a coefficient of 5911.9. The study concludes that the exchange rate has a greater effect on GDP than the money supply. Accordingly, it recommends the adoption of balanced economic policies that support productive sectors and reduce dependence on imports.

مقدمـــة

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسات الإقتصادية الكلية التي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و التوظيف و تحقيق الاستقرار الاقتصادي , كما يعتبر عرض النقود و سعر الصرف من المواضيع الاقتصادية الهامة التي لها دور فعال في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية سواءعلى المستوي المحلي أو العالمي .

يعتبر عرض النقود أحد المتغيرات الاقتصادية التي لها دور في تحديد مستوى السيولة داخل الاقتصاد و قدرته على تمويل الأنشطة الإنتاجية و الإستهلاكية , فالتغير في حجم المعروض النقدي يمكن أن ينعكس على أسعار الفائدة و الرقم القياسي للأسعار و الاستهلاك و الاستثمار مما يجعل تاثيره على الناتج المحلي الاجمالي تأثيراً واضحاً لا يمكن تجاهله , و كذلك بالنسبة لسعر الصرف فهو يعد عاملاً جوهرياً في توجيه مسار النشاط الاقتصادي و ذلك لإرتباطه بتدفق السلع و الخدمات و رؤوس الاموال , فتقلبات في أسعار الصرف تؤثر بشكل مباشر على القدرات التنافسية للصادرات وكلفة الواردات و من ثم على مستوى الانتاج المحلي مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي الكلي و بالتالي يؤثر على نمو النتاج المحلي الاجمالي .

إن السياسة النقدية و المتمثلة في عرض النقود و سعر الصرف في الاقتصاد الليبي مرت بمراحل انتعاش و أخرى تقشف نظراً للضروف السياسية الاقتصادية و الامنية التي تمر بها البلاد و هذا التذبذب في عمل السياسة النقدية كان له الأثر ايجابياً و سلبياًعلى متغيرات الاقتصاد الكلي و التي من أبرزها الناتج المحلي الاجمالي و الذي يعتبر من أهم مؤشرات النمو الاقتصاد الليبي لذلك أهتمت هذه الدراسة بدراسة هذه الجزئية للوصول إلى نتائج محددة يتم من خلالها معرفة أثر عرض النقود و سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000 – 2024) .

مخطط الدراسة

مشكلة الدراسة :-

يعتبر عرض النقود و سعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي من القضايا الأساسية في الإقتصاد الكلي , فزيادة في عرض النقود قد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) و تدهور قيمة العملة المحلية مما يؤثر على القدرات التنافسية للصادرات و الواردات و بالتالي على النمو الإقتصادي من ناحية و يمكن ايضاً أن يؤثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي من ناحية أخرى من خلال تقلبات التي تحدث حيث أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير مباشر على تكلفة الواردات و أسعار السلع المحلية مما ينعكس على مستويات الإستهلاك و الإستثمار و الإنتاج و و بالتالي على النمو الاقتصادي .

إن الاقتصاد الليبي كغيره من الأقتصاديات العالم الذي تعرض إلى أزمات إقتصادية و سياسية و إجتماعية , و هذه الأزمات تمتلث في العديد من تقلبات الإقتصادية و السياسية و خاصةً بعد الفترة التي ثلث سنة (2010) حيث شهد الإقتصاد الليبي التوسع في المعروض النقدي و تقلبات في اسعار الصرف مقابل العملات الأخرى مما كان له من أثر على نمو الناتج المحلي , و على ماسبق ذكره فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال التالي :

س هل هناك تأثير لعرض النقود و سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000 – 2024) ؟

فرضيات الدراسة :-

من خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئسية للدراسة كالاتي :-

لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي

ومن هذه الفرضية الرئسية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية :-

1- لاتوجد علاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة .

2- لاتوجد علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة .

3- لاتوجد علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف خلال فترة الدراسة

أهمية الدراسة وأهدافها :-

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2024) , وكذلك محاولة لإثراء الادبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع ومحاولة لاثارة العديد من التساؤلات امام الباحثين للبحث والدراسة وكذلك الإستفاده من النتائج الدراسية وإستخدامها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالدراسة , وحيث استهدفت هذه الدراسة مايلي :-

1. التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بعرض النقود ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه , وتحديد العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا وتتبع تطوره خلال فترة الدراسة .
2. تحديد طبيعة العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا .
3. التعرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي وطرق قياسه ودراسة تطوره خلال فترة الدراسة .

منهجية الدراسة :-

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليل الوصفي والقياسي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالدراسة , والأثر على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة .

حدود الدراسة :-

تمثلت حدود هذه الدراسة في الأتي :-

1- الحدود الموضوعية : تناولت هذه الدراسة قياس أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي الليبي .

2- الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي .

3- الحدود الزمنية : (2000 - 2024)

تقسيمات الدراسة :- تنقسم هذه الدراسة الى الاتي :-

المبحث الاول :- بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة .

اولاً : مفهوم عرض النقود – انواع عرض النقود – مصادر عرض النقود – العوامل التي تؤثر على عرض النقود .

ثانياً : مفهوم سعر الصرف – وظائف سعر الصرف – عوامل التأثير على سعر الصرف – عوامل ثانية لها تأثير على سعر الصرف .

ثالثاً : مفهوم الناتج المحلي الاجمالي – طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي .

رابعاً : العلاقات التبادلية بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي .,

المبحث الثاني :– التطورات التي حدثت على عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2024) .

اولاً : تطور عرض النقود خلال فترة الدراسة .

ثانياً : تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة .

ثالثاً : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة .

المبحث الثالث :–الادوات القياسية والاحصائية للدراسة .

اولاً : قياس تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : استعراض النتائج والتوجيهات التي توصلت اليها الدراسة .

الدراسات السابقة :–

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي , في سياقات مختلفة , وإستخدمت كل دراسة منها اسلوب مختلف في التحليل تبعا للظروف الاقتصادية التي اجريت فيها كل دراسة . وإختلاف النتائج التي توصلت إليها كل دراسة ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال :–

1. دراسة خالد بن حمد بن عبدالله القدير (2002 م) تحت عنوان العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في دولة قطر دراسة تطبيقية بإستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية , وذلك لتحديد العلاقة بين المتغرين في الاجل الطويل والقصير , كما تم إستخدام السببية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ بهدف تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وكمية النقود , ونتيجة هذه الدراسة هو وجود علاقة سببية في المدى القصير تتجه من الناتج المحلي إلى كمية النقود .
2. دراسة عبدالحق بوعتروس , ومحمد دهان (2009 م) تحت عنوان : أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 الى 2005) وتحليلها , ونتيجة هذه الدراسة الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق او الواسع .
3. دراسة الهادي بشير الهادي , ومحمد سعد ابوكرش (2016 م) تحت عنوان تحليل أثر عرض النقود والتضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا الفترة (1980 – 2014 م) هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر مجموعة من العوامل الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي بليبيا حيث أستخدم سعر الصرف وعرض النقود والتضخم كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الاجمالي مؤشر لعملية النمو الاقتصادي , كمتغير تابع وأستخدم لتقدير العلاقة في الاجلين الطويل والقصير إختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ , وتوصلت

هذه الدراسة الى نتيجة مفادها إختلاف نوعية العلاقة لنتائج التقدير في الأجلين الطويل والقصير لجميع المتغيرات قيد الدراسة .

4. دراسة محمد الصيد احميد , وعبدالرحمن علي محفوظ (2019 م) تحت عنوان تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2017 م) هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ليبيا , وقد إستخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج القياسي في تقدير أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي وكذلك تقدير العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام لأسعار المستهلك في المدى القصير وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج وجود علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لاسعار المستهلك .
5. دراسة عبير عبدالله الدغيسي (2024) تحت عنوان أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1980 – 2022 م) هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1980 – 2022 م) وأستندت هذه الدراسة على المنهج التحليل في تحليل السلاسل الزمنية لمعرفة التطور الذي شهدته متغيرات الدراسة او استخدمت المنهج القياسي في الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرنامج (Eviews – 12) لمعرفة عرض النقود بالمفهوم الواسع على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة , وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج وجود علاقة طردية ذات دلالات معنوية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي ويوجد اثر ذو دلاله احصائية لعرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي .
6. دراسة رفيق سلطان (2024 م) تحت عنوان اثر عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2024 م) هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي , واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع , وقد تم التوصل الى وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة .

من خلال الدراسات السابقة يتضح ان هناك العديد من العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي التي يعتبر الناتج المحلي الاجمالي احد مقاييسه والتي من أهمها سعر الصرف الذي يعتبر من أهم المتغيرات التي لها أثر على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة وكذلك عرض النقود . ومن خلال الدراسات السابقة جاءت نتائجها متباينة وذلك لإختلاف الظروف الاقتصادية من دولة لاخرى وكذلك لتأثير العوامل غير الإقتصادية في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية .

الدراسة النظرية

المبحث الاول :– بعض المفاهيم المتعلقة بعرض النقود .

اولاً :– مفهوم عرض النقود :–

أخذ مفهوم عرض النقود مجالاً واسعاً في الجدل بين الدارسين والاقتصاديين حول إعطائه تعريف محدد وواضح وكذلك حول طريقة احتسابه , حيث يعتبر عرض النقود ديناً على الجهاز المصرفي أو الجهة التي

تتولي عملية اصداره , حيث انه يعتبر إلتزاماً عليه وحقاً لحائزيه علي التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم (عبدالمنعم علي , 1971 , ص 96) .

ويقصد بعرض النقود (Money supply) هو مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة اي انه يشمل كل وسائل الدفع الموجودة في التداول والتي يمتلكها الافراد والمشروعات المختلفة (عوض الدليمي , 1990 , ص 106) .

وكذلك يعرف عرض النقود بأنه الكمية المطلقة المتداولة في المجتمع الاقتصادي , وينقسم عرض النقود الى عدة انواع (مروان عطوف , 1993 , ص 100) .

1. عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1)

يعرف عرض النقود بالمعنى الضيق بأنه العملية المتداولة خارج المصارف التجارية بالاضافة إلى نقود الودائع أي النقود المصرفية (الودائع الجارية والودائع تحت الطلب) ويدار هذا النوع من عرض النقود بواسطة المصرف المركزي والمصارف التجارية , وإذا عبرنا عن العملة المتداولة خارج المصارف بالرمز (cs) وكذلك الودائع تحت الطلب بالرمز (CD) فانه يمكن التعبير عن عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1) بالصيغة التالية

$$MS1 = CS + CD$$

من خلال ما سبق ذكره أعلاه يتضح إن هناك طرفان يحددان عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1) هما البنك المركزي والمصارف التجارية (محمد القرشي , 1993 ص 371)

2. عرض النقود بالمعنى الواسع (MS2)

يعتبر عرض النقود بالمعنى الواسع (MS2) هو مفهوم أوسع من مفهوم عرض النقود بالمعنى الضيق , حيث يضم هذا النوع مكونات عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1) مضافاً إليها مايعرف باشباه النقود (DM) (الهادي بشير , 2016 , ص132) ويمكن التعبير عن عرض النقود بالمعنى الواسع بالصيغة التالية :-

$$MS2= MS1 + DM$$

3. عرض النقود بالمعنى الاوسع (MS3)

بسبب التطور والتقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمه في مجال تطور الاسواق المالية والمجال النقدي والمالي لديها , وظهور مؤسسات مالية وسيطة وإختراعها أنواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية , أتخذت تلك البلدان معنى أشمل واوسع لعرض النقود (محمد احميدة , 2019 , ص 10) حيث بعض الدول صنفت الودائع تحت بند عرض النقود بالمعنى الواسع , والبعض الاخر صنفها تحت بند عرض النقود بالمعنى الأوسع , أي بمعنى أن هناك بعض أنواع الودائع التي تكون طويلة الاجل تم إضافتها ضمن مكونات عرض النقود بالمعنىالإوسع (MS3) . وفي نفس الوقت تم إستبعادها من مكونات عرض النقود بالمعنى الواسع (MS2) . هذه الودائع يتم إيداعها في المؤسسات المالية الوسطية من غير المصارف التجارية وعلى سبيل المثال مصارف الإدخار والإقراض التي تزيد فترة الاجل عن سنتين .

4. السيولة العامة في الاقتصاد :-

ويقصد بها الاصول المالية ألتي تملكها الوحدات الاقتصادية الغير مصرفية على سبيل المثال الاوراق المالية العامة والودائع الحكومية والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية وسندات الادخار والاوراق التجارية (عوض الدليمي , 1990 , ص 118) .

مصادر عرض النقود :-

تتمثل مصادر عرض النقود في الاتي :-

1. السلطات التنفيذية " الدولة " : - حيث تقوم الدولة بإصدار جميع فئات النقود عن طريق المصرف المركزي وذلك بهدف المحافظة على إستقرار المستوى العام للاسعار والقيمة النقدية للدينار , مع الاخذ في الاعتبار الالتزام بالتشريعات النافذة في عملية الاصدار .
2. الجهاز المصرفي : المتمثل في المصرف المركزي من خلال المصارف التجارية حيث يقوم بعملية خلق النقود لتداول عن طريق الاعتماد على نظام الإحتياطي ألجزئي والذي يسمح له بالإحتفاظ بجزء من الودائع وإقراض الجزء الباقي . (الهادي , ابوكرش , 2019 , ص 132 – 133) .

العوامل المؤثرة على عرض النقود :-

تقوم السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي بتحديد عرض النقود بناء على مجموعة من العوامل منها حالة النشاط الاقتصادي , معدل التضخم , ومعدل النمو , حيث تعتبر السلطة مقيدة أي محدودة , وبسبب ذلك يجب على المصرف المركزي عند إصدار عملة جديدة يجب توفير الغطاء اللازم لهذا الاصدار الجديد , اي يسجل في طرف الاصول كل العمليات التي تمكن المصرف المركزي هذه الالتزامات . (ضياء مجيد , 2014 , ص 33)

1. نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب :

هو زيادة مقدار الاحتياطيات المطلوبة للودائع تحت الطلب وبالتالي نتيجة لذلك سوف تزداد , وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الودائع تحت الطلب مما يؤدي أيضاً إلى إنخفاض عرض النقود , حيث توجد علاقة عكسية بين عرض النقود ونسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب (عبدالرزاق السوقي , 2024 , ص 315) .

2. نسبة الاحتياطي القانوني للودائع لآجل :

حيث عند زيادة مقدار الاحتياطيات المطلوبة للودائع , يؤدي ذلك إلى إنخفاض الودائع لآجل , سوف يؤدي إلى إنخفاض عرض النقود وهذا يوضح إن نسبة الاحتياطي القانوني للودائع للآجل مرتبط إرتباطاً عكسيا مع عرض النقود (الساعدي , 2002 , ص 165) .

3. نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب :

لاتخضع العملة في التداول إلى تأثير تغيير المضاعف النقدي على عكس الودائع تحت الطلب فهي تخضع لتأثير تغيير المضاعف النقدي ففي حالة إنخفاض نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب فان مستوى التوسع المضاعف الكلي سيزداد , هذا سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود ونلاحظ أيضاً إن عرض النقود مرتبط إرتباطاً عكسياً مع نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب .

4. سعر فائدة السوق :-

إن تكلفة الفرصة لفائض الاحتياطيات تزداد عند إرتفاع سعر فائدة السوق على القروض والسندات , اي إن الفرصة لاستثمار هذا الفائض تزداد وهذا يؤدي الى إنخفاض ما تحتفظ به المصارف من فائض الاحتياطي ونتيجة لذلك فان مقدار أكبر الاحتياطيات يصبح متوفراً لحماية الودائع تحت الطلب فيزداد مستوى هذه الودائع وهذا يؤدي الى زيادة عرض النقود .

5. سعر الخصم :-

تنخفض قيمة القروض المخصومة عند المصرف المركزي عند إرتفاع سعر الخصم إلى تكلفة الإقراض من المصرف المركزي , ونتيجة لهذا الانخفاض سيؤدي إلى إنخفاض عرض النقود على العكس في حالة إرتفاع هذه النسبة , حيث إن عرض النقود مرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الخصم .

6. القاعدة النقدية غير المقترضة :-

نتيجة لعمليات الشراء السوق المفتوحة , شراء المصرف المركزي للسندات يزداد مقدار الاحتياطي غير المقترض , وهذا يؤدي الى زيادة مقدار القاعدة النقدية المتوفرة لحماية العملية المتداولة وكذلك زيادة الودائع تحت الطلب , حيث يؤدي ذلك الى زيادة انخفاض الاحتياطيات غير المقترضة ويؤدي إلى إنخفاض عرض النقود , وبذلك يكون عرض النقود والقاعدة النقدية غير المقترضة مرتبطة ارتباطاً طردياً .

7. عدم التأكد فيما يتعلق بتسرب الودائع :-

يسعون المصارف إلى تقليل المخاطر , عندما يكون المصارف غير متأكدة فيما يتعلق بتسرب الودائع ويتم ذلك من خلال زيادة ما يحتفظ به المصرف من فائض احتياطي , وأرتفاعه يعني إن مقدار الاحتياطيات المتوفرة لحماية الودائع تحت الطلب سوف تنخفض ويؤدي ذلك إلى إنخفاض عرض النقود , وعند إنخفاض تسرب الودائع يؤدي إلى إنخفاض الاحتياطي ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود إي إرتباط عكسي بين عرض النقود وعدم التأكد فيما يتعلق بتسرب الودائع .

ثانياً : مفهوم سعر الصرف :-

يعرف سعر الصرف هو سعر تبادل العملات مع بعضها البعض , إي هو عبارة عن نسبة مبادلة العملة المحلية بالعملات الاجنبية (سامي خليل , 1989 , ص 754) كما يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن قيمة ما يدفع بالعملة الوطنية مقابل الحصول على العملة الاجنبية , إي ثمن العملة المحلية معبراً عنها بالنقد الاجنبي , وحسب الاثمان في النظرية الاقتصادية فأن سعر الصرف الحر او المعوم يتم تحديده عن طريق تقاطع منحنى عرض العملة مع منحنى الطلب عليها حالها كحال إي نوع من السلع الاخرى .

أنواع سعر الصرف: ينقسم سعر الصرف الى ثلاثة اقسام وهي :-

1 سعر الصرف الاسمي -

ويقصد به سعر العملة الاجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية او العكس صحيح ,إي سعر العملة المحلية مقابل وحدات من العملة الاجنبية, وكذلك يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي من خلال القيمة الاسمية وليست من القوة الشرائية لها , هذا النوع من سعر الصرف ينقسم الى قسمين هما :- سعر الصرف الرسمي سعر الصرف الموازي (Mishkin . 2012)

2 سعر الصرف الحقيقي –

هو السعر الذي يمثل سعر الصرف الحقيقي الاسعار النسبية للسلع بين بلدين او اكثر , حيث عن طريق هذا السعر تتم عملية الاحلال والمبادلة بين السلع المحلية والاجنبية , ويمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي بأنه عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية , اي انه يعد مفهوماً حقيقياً يقيس النسبية للسلعتين .

3 سعر الصرف الفعال –

هو عبارة عن متوسط حسابي موزون لأسعار الصرف الثنائية بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الاجنبية وتستخدم الحصص النسبية لتجارة الدول الخارجية كأوزان لتعكس الأهمية النسبية للشركاء التجاريين واذا عدل سعر الصرف الفعال بمعدلات التضخم بالاقتصاد المحلي فأن يتحول الى سعر للصرف فعال حقيقي .

حيث يقوم سعر الصرف بالعديد من الوظائف منها وظيفة قياسية وهي القيام بقياس ومقارنة الاسعار العالمية في السوق مع الاسعار المحلية من قبل المنتجين المحليين , بالاضافة الى وظيفة تطويرية حيث يستخدم سعر الصرف في تشجيع صادرات معينة من خلال دوره في تطويرها , ومن ناحية اخرى يمكن ان يؤدي الى الاستغناء عن صناعات معينة او استبدالها باستراد سلع تكون اسعارها اقل من اسعار السلع المحلية , كما يقوم سعر الصرف ايضاً بالوظيفة التوزيعية اي يرتبط بالتجارة الخارجية فهو بهذا يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي , من خلال التجارة الخارجية حيث يقوم باعادة توزيع الدخل القومي بين الدول (عبدالرزاق السوقي ,2024 , ص314) .

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها :–

1. عرض النقود :–

حيث توجد علاقة بين كمية النقود بالمستوى العام للاسعار وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه حسب وجهة نظر الكلاسيك من خلال النظرية الكمية للنقود , وقد اكدت المدرسة النقدية بقيادة العالم الاقتصادي (ملتون فريدمان) ان للنقود تأثير هام على المستوى العام للاسعار . (صقر احمد , 1983 , ص 134)

2. معدلات التضخم :–

يعتبر التضخم احد العوامل التي تؤثر على سعر الصرف , حيث ارتفاع معدل التضخم في الداخل يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وهذا بدوره يؤدي الى تدهور سعر صرف العملة

3. أسعار الفائدة :–

تتحرك رؤوس الاموال الدولية وانتقالها بين الاقتصاد الدولي بهدف البحث عن الفائدة , حيث ان البلد الذي ترتفع فيها اسعار الفائدة عن بقية البلدان الاخرى , فأن ذلك يؤدي الى تشجع رؤوس الاموال وانتقالها الى تلك البلدان مما يعني ذلك زيادة عرض العملة الاجنبية وبالتالي تدهور سعر صرفها .

4. الموازنة العامة :–

يتأثر سعر الصرف بالموازنة العامة للدولة تأثيراً كبيراً , حيث اذا اتبعت الدولة سياسة اقتصادية وانكماشية من خلال تخفيض حجم الانفاق العام الحكومي وهذا بدوره يؤدي الى الحد من حجم الطلب وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وكذلك هبوط في معدلات التضخم ونتيجة الى ذلك رفع سعر صرف العملة المحلية .

5. ميزان المدفوعات : -

يعتبر ميزان المدفوعات من بين اهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف , حيث ان التوازن والاختلال الاقتصادي فيه يؤثر على سعر الصرف لانه يعتبر حلقة وصل بين البلد والعالم الخارجي . اذا كان ميزان المدفوعات في بلد ما يعاني من عجز فأن ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية لسد ذلك العجز . مقابل انخفاض طلب الاجانب على عملته المحلية , مما يؤدي الى تدهور سعر الصرف لعملة تلك البلد , ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات (رمزي , 1987 , ص 130)

الى جانب العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف , هناك عوامل ثانية لاتقل اهميتها في تأثير على سعر الصرف يمكن توضيحها في الاتي :-

1. الحروب والأزمات وعدم الاستقرار :-

حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية وبالاخص قطاع الصناعة , وقطاع التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً بالحروب والازمات وعدم الاستقرار والتأثير ذلك على سعر الصرف , الذي بدوره يؤثر على الوضع الاقتصادي في البلد بصورة عامة , حيث يكون اقتصاد تلك البلد في وضع حرج وفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم .

2. خبرة المتعاملين :-

في الاسواق المالية وقدرتهم على التفاوض فيما بينهم , والطرق والاساليب المستخدمة في الاقناع لتنفيذ عملياتهم المالية المختلفة .

3. الاشاعات والاخبار :-

تعتبر الاشاعات والاخبار ومدى درجة صحتها من اهم العوامل المؤثرة السريعة على سعر الصرف , حيث انها تعمل على خفض او رفع قيمة العملة لفترة قصيرة ثم تعود الى وضعها الطبيعي بعد انتهاء الاشاعة او الخبر حيث يعتمد سرعة تأثير سعر الصرف بتلك العوامل على مدى تفاعل قوى السوق وتبعا لتفاعل المتعاملين فيه (العصار , الشريف , 2000 , ص 46)

ثالثا :- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي .

يعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً مهماً لانه بينما اذا كان ناتج الاقتصاد في بلد ما ينمو او لا , فاذا كان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في بلد ما خلال السنة الحالية اكبر من النسبة السابقة فأن انتاج هذا البلد قد زاد .

كذلك يعتبر من المصطلحات المستخدمة في علم الاقتصاد لتعرف على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد معين , حيث ان تطوره يعطي صورة واضحة عن مدى تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة . (محمد بوخاري , 2021 , ص 100)

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه مجموعة السلع والخدمات التي انتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادتاً ماتكون سنة , وهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق .

كما يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه كمية السلع والخدمات التي انتجها افراد مجتمع معين يعيشون على نفس الرقعة الجغرافية لذلك البلد سواء كانوا من مواطنين البلد او الاجانب خلال سنه معينة , او جملة السلع والخدمات باسعار السوف ,

مع العلم بأن التي استخدمت في انتاج سلع اخرى لا السلع الوسيطة وتحسب تفادياً للتكرار الحسابي . (الحاج , 2022 , ص158)

طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي :-

تستخدم ثلاثة طرق لحساب الناتج المحلي الاجمالي وهي :-

1. **طرق الانتاج –**

لقياس انتاج الاقتصاد بأكمله , نحتاج الى جمع مجموعة كبيرة من السلع والخدمات , بهدف تلخيص اجمالي الانتاج للاقتصاد باكمله في رقم واحد , هو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ووفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي من خلال طرقتين هما :-

الطريقة الاولى : السلع النهائية التي يتم قياس الدخل القومي فيها عن طريق حساب قيم السلع والخدمات بشكل نهائي خلال سنه دون حساب قيم السلع الوسيطة .

اما الطريقة الثانية : هي طريقة القيمة القيمة المضافة حيث قيمة الناتج المحلي الاجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات .

2. **طريقة الدخل –**

يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بهذه الطريقة وفقاً لاحتساب مجموع دخول او احتساب عوائد عناصر الانتاج مقابل مساهمتها في الانتاج .

حيث قيمة الدخل المحلي الاجمالي = قيمة الرواتب والاجور المدفوعة خلال سنه + صافي الفوائد المدفوعة خلال سنه + القيمة التقديرية لايجارات المساكن التي يسكنها اصحابها + قيمة الارباح الموزعة والغير الموزعة .

3. **طريقة المصروفات –**

حسب هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي على احتساب جميع اوجه الانفاق في الجسم الاقتصادي التي تتمثل في الانفاق العائلي وانفاق الخاص والانفاق الحكومي وصافي الانفاق الاجنبي .

ان التغيير في الناتج المحلي الاجمالي يحدث نتيجة للتغير في الاسعار واكثر من التغير في الانتاج نفسه , وعليه فأنه يسمى الناتج المحلي الاجمالي بأسم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي او النقدي مقاساً بأسعار السوق , اما عند قياس الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة يسمى بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

رابعاً : العلاقات التبادلية بين كل من عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي :-

أولاً :- العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف الاجنبي :-

عند توضيح العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف الاجنبي يجب ملاحظة إن أي تغير في عرض النقود يؤدي إلى تغير في سعر الصرف الاجنبي , حيث يعتبر عرض النقود المتغير المستقل , وسعر الصرف الاجنبي متغيراً تابعاً , فأذا إتبعت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية , فأن ذلك يؤدي الى الزيادة في عرض النقود , ونتيجة لذلك يؤدي إلى الزيادة في الطلب على الشراء وحدات النقد الاجنبي , وهي تعتبر سلعة حالها من حال إي سلعة اخرى سوف يزداد سعرها نتيجة لقلة

عرضها وزيادة الطلب عليها , ونتيجة لذلك إرتفاع سعر الصرف إلى أعلى , إذا إنخفض عرض النقود يؤدي إلى خفض سعر الصرف , نلاحظ من خلال ذلك وجود علاقة طردية مباشرة بين عرض النقود وسعر الصرف في حالة ثبات المعروض من النقد الاجنبي .

لايكون التغير في عرض النقود مؤثراً على سعر الصرف بمعنى ان سعر الصرف لايتغير في حالة تغير عرض النقد الاجنبي مع عرض النقد المحلي بنفس النسبة , وعند اتباع سياسة نقدية توسعية فأن سعر الفائدة المحلي سوف ينخفض , وبسبب ذلك سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال إلى الخارج , وهذا يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات , وحالة ثبات سعر الصرف يقوم المصرف المركزي بشراء النقد الاجنبي بغرض المحافظة على سعر الصرف عند مستواه الاصلي , عند إرتفاع سعر الفائدة يتوقف تدفق روؤس الأموال إلى الخارج بحيث يعود الدخل إلى مستواه الأصلي .

ثانياً :- العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي :-

يتأثر الناتج المحلي الاجمالي بأي تغير يحصل في عرض النقود فعند إتباع السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية , هذا يعني زيادة في عرض النقود , ونتيجة لهذه الزيادة تؤدي الى إرتفاع المستوى العام للاسعار , وكذلك انخفاض معدل الفائدة , الذي يؤدي بدوره إلى توسع حجم الاستثمارات نتيجة لوجود علاقة سالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة , والذي يؤدي أيضاً الى الزيادة في الدخل , والزيادة في الدخل يترتب عليها الزيادة في الطلب الكلي , إي الزيادة في أحد مكونات أو البعض منها إو كلها وهي (الاستهلاك , الاستثمار , الانفاق الحكومي , الاستيرادات) و إن الزيادة في الدخل والطلب الكلي سيعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي . أما في حالة اتباع السلطات النقدية سياسة نقدية انكماشية , فانها تؤدي إلى إنخفاض عرض النقود , وهذا سيؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للاسعار في المقابل إرتفاع سعر الفائدة والذي يؤدي إلى تقليل الاستثمارات الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي , وهذا يؤدي إلى إنخفاض الدخل وبالتالي إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

ثالثاً :- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف :-

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف , حيث يشمل الناتج المحلي الاجمالي كل مايتم إنتاجه في اقتصاد من سلع وخدمات وكذلك المنتجات الصناعية والزراعية تدخل ضمن حساب حسابات الناتج المحلي الاجمالي , بالاضافة إلى تأجير المنازل والخدمات المصرفية والسياحية فهي تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي

و يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي في بلد ما , لانه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها , فعند النمو بالناتج في بلد ما يعني ذلك توليد طلبا على عملة تلك البلد وهذا يؤدي الى تحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الاجنبي مقابل ارتفاع العملة المحلية

تعتبر عملة اي بلد انعكاساً واضحاً للناتج المحلي الاجمالي الخاص بها , حيث ان المقدار الكامل للمال في تلك البلد يساوي للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي . اي يمعنى كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي ازدادت معه قوة العملة والقدرة الشرائية , واذا كان هناك نمط نمو في الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد معين فأن افضل قرار يكون بشراء هذه العملة لان قيمتها سيزداد الناتج المحلي الاجمالي عبر السنين فقد تأكد من هذا البلد سيشهد نمواً خلال السنوات القادمة (احميدة , محفوظ , 2019 , ص 377) .

المبحث الثاني: التطورات التى حدثت على عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلى الاجمالي في الأقتصاد الليبي خلال (2000 – 2024) :-

اولا: تطور عرض النقود خلال الفترة (2000 – 2024) :-

إن عرض النقود يتأثر بالارتفاع والانخفاض نتيجة لعدة عوامل تؤثر فيه وفقاً للسياسه النقدية المتبعه وكذلك يتطور عرض النقود تبعاً لتطور الانتاج السلعي و الخدمي , بالاضافه إلى وجود عوامل اخرى تؤدي إلى زيادة عرض النقود كتزايد حجم السكان والتوقعات وزيادة ايرادات الدولة من النقد الاجنبي والظروف الاستثنائية التى تواجة الدولة كالحروب والازمات وغيرها من العوامل الاخري

الجدول رقم (1) تطور سعر صرف الدينار الليبي عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2)خلال الفترة (2000 – 2024) .

السنه	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2)		السنه	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2)	
		القيمه	معدل النمو			القيمه	معدل انمو
2000	0.4537	10,232.80	---	2013	1.2503	69,005.9	8.2
2001	0.4632	12,288.40	20.1	2014	1.3312	69,404.7	0.6
2002	0.5461	13,004.10	5.8	2015	1.3894	78,606.3	13.2
2003	0.6472	14,051.80	8.1	2016	1.4379	96,320.9	22.5
2004	1.2444	15,343.60	9.2	2017	1.3528	111,38.7	15.6
2005	1.3554	17,096.3	11.4	2018	1.3875	110,720.5	0.5-
2006	1.2882	19,655.9	14.9	2019	1.3928	108,741.4	1.7-
2007	1.2211	26,982.1	37.2	2020	1.3322	125,543.0	15.4
2008	1.2454	39,44.5	47.2	2021	4.5846	100,618.3	19.8-
2009	1.2340	44,161.3	11.1	2022	4.8408	110,338.9	9.6
2010	1.2512	46,313.7	4.8	2023	4.787.3	141,400.2	28.1
2011	1.2565	57,305.9	23.0	2024	4.9281	166,9398	11.6
2012	1.2533	63,731.5	9.9				

المصدر :اعداد الباحثة بناء على بيانات مصرف ليبيا المركزي (تقارير ونشرات اقتصادية أعداد مختلفة)

معادلة النمو = السنه الحالية – السنه السابقة / السنة السابقة * 100

الشكل رقم (1) تطور عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) خلال الفتره من (2000 - 2024)

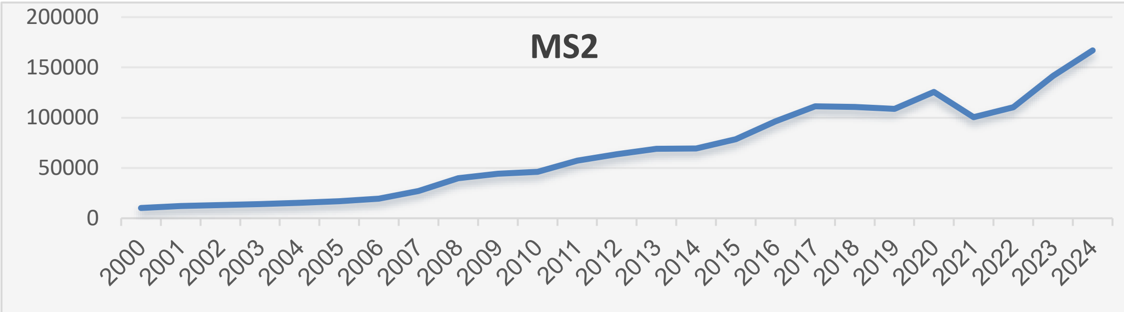

الشكل رقم (1) من اعداد الباحثة

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) وتتبع الشكل رقم (1) نلاحظ الاتي :

1. يشهد عرض النقود إرتفاعاً خلال فترة الدراسة , حيث نلاحظ في الفترة من (2000 الى 2011) زيادة في حجم المعروض النقدي من (10,232.80) م.د.ل لعام (2000) الى(57,305.9) م.د.ل لعام (2011) أي بمعدل نمو في المتوسط وقدره (17.5 %) ويوضح هذا الزيادة في عرض النقود بسبب التوسع في الائتمان المصرفي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية.
2. كما شهد عرض النقود إرتفاعاً بشكل متزايد خلال الفترة من (2012 الى 2024) حيث إرتفع من (63,731.5) م.د.ل عام (2012) الى (166,939.8) م.د.ل للعام (2024) أي بمعدل نمو متوسط قدره(8.7 %) ويرجع سبب إنخفاض معدل النمو في المتوسط وخلال الفترة من (2012 الى 2024) مقارنة بالفترة السابقة إلى عدة عوامل منها عدم الاستقرار السياسي والحروب والانقسامات وتوقف تصدير النفط في بعض السنوات بالاضافة إلى جائحة كورونا كذلك ساهمت سياسات طباعة العملة في مصرف ليبيا المركزي في كل من طرابلس والبيضاء الى حد كبير في زيادة عرض النقود خاصة في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة .

ثانياً :- تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة من (2000 إلى 2024) .

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية مما أستدعى إتباع مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تهدف الى معالجة الاختلالات التي حدثت وكان من بينها سياسة سعر الصرف .

بالنظر إلى الجدول رقم (1) أعلاه واستعراض تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة من (2000 إلى 2024) نلاحظ الأتي :-

1- انخفاض قيمة الدينار الليبي خلال هذه الفترة بنسبة كبيرة جداً من (2000 - 2003) .

حيث في سنة (2002) تم تعديل وتوحيد اسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه التخفيض قيمته ووفقاً لسعره الرسمي بنسبة (50%) عما كان عليه في نهاية 2001 ليصبح (0.6089) وحدة حقوق السحب الخاصة لكل دينار واحد او مايعادل 1 دينار = 1.3 دولار .

2- في سنة 2003 تم تخفيض سعر الصرف الدينار الليبي بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي . بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصه مقابل كل دينار ليبي واحد . وسجلت السنوات من (2004 – 2020) استقرار نسبيا في اسعار الصرف .

3- وفي سنة 2018 عمل مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع مجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني على تبنى برنامج الاصلاح الاقتصادي والذي تمثل في فرض رسوم على مبيعات النقد الاجنبي ليصبح 163.0% . لغرض إتباع برنامج الاصلاح الاقتصادي .

4 – اصدر مصرف ليبيا المركزي قرار رقم (1) في سنة (2020) و الذي يقضي الى تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% ليصبح كل دينار يعادل 0.1555 وحدة حقوق السحب الخاصة , ويعمل بهذا القرار فى سنة (2021).

5- وفي سنة (2020) اصدر مصرف ليبيا المركزي ايضاً بياناً حول اجتماع مجلس ادراته الاول لسنة (2020) الذي تم فيه مناقشة الاقتراح المقدم من اللجنة الفنية المتخصصة في دراسة خيارات تعديل سعر الصرف الدينار الليبي , وتم الاتفاق على تعديل سعر الصرف وتوحيده ليصبح 4.48 دينار الليبي للدولار, ويسري على كل استعمالات النقد الاجنبي الحكومية والتجارية والشخصية وان يتم العمل بهذا القرار ابتداءاً من الثالث من يناير (2021)

الشكل رقم (2) يوضح تطورات سعر الصرف الدينار الليبي خلال الفترة (2000 – 2024)

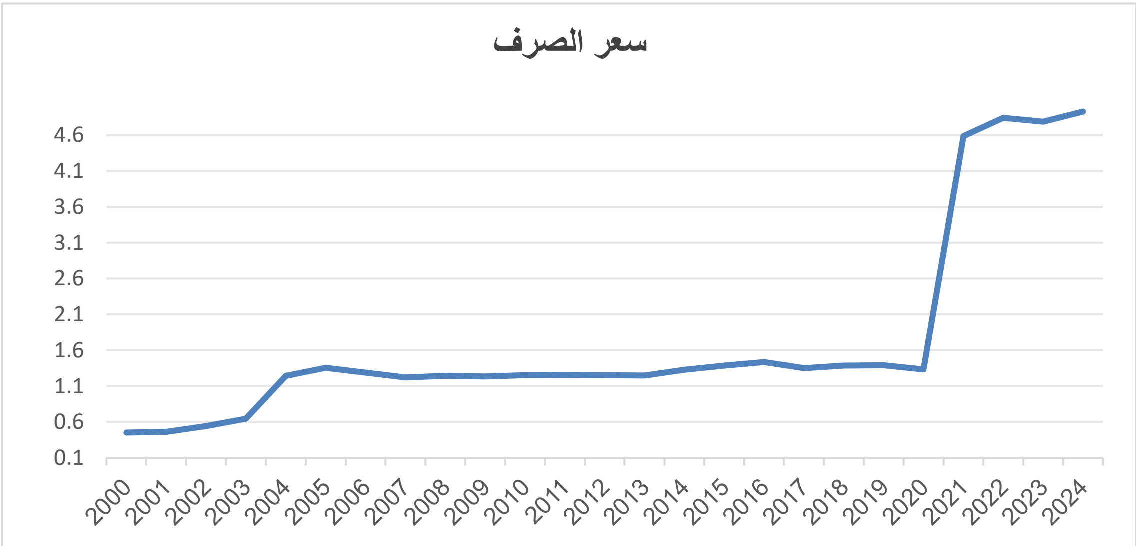

الشكل رقم (2) من اعداد الباحثة

ثالثاً :- تطور الناتج المحلي الاجمالي الليبي خلال الفترة (2000 الى 2024)

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى النمو الاقتصادي للبلد , فهو يمثل مقدار السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادةً ماتكون سنه , وبالنسبة في ليبيا هذا المؤشر لم يكن على وتيرة واحدة بل شهد العديد من التقلبات التي من شأنها تعكس الوضع الاقتصادي الليبي خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (2)

تطور الناتج المحلي الاجمالي الليبي ومعدلات النمو خلال الفترة (2000 الى 2024) القيم مليون الدينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية		السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	
	القيمة	معدل النمو %		القيمة	معدل النمو %
2000	18,456.9	–	2013	111,438.6	- 1
2001	18,079.1	- 2	2014	85,484.5	- 23
2002	25,914.1	43	2015	74,477.5	- 13
2003	37,360.7	44	2016	74,652.6	0.23
2004	48,105.4	28	2017	99,496.2	33
2005	66,50.7	38	2018	112,250.0	13
2006	80,729.9	21	2019	104,180.8	- 7
2007	89,260.3	10	2020	25,420.0	- 76
2008	102,242.9	15	2021	193,295.0	66
2009	70,493.3	- 31	2022	311,321.0	61
2010	92,978.2	32	2023	303,790.0	- 2.4
2011	47,549.5	- 49	2024	397,564.5	30
2012	112,591.0	137			

المصدر : إعداد الباحثة بناءً على بيانات مصرف ليبيا المركزي (تقارير ونشرات اقتصادية اعداد مختلفة)

معادلة النمو = السنه الحالية – السنه السابقة / السنة السابقة * 100

الشكل رقم (3) تطور الناتج المحلى الاجمالي بالاسعار الجارية خلال الفترة (2000 - 2024)

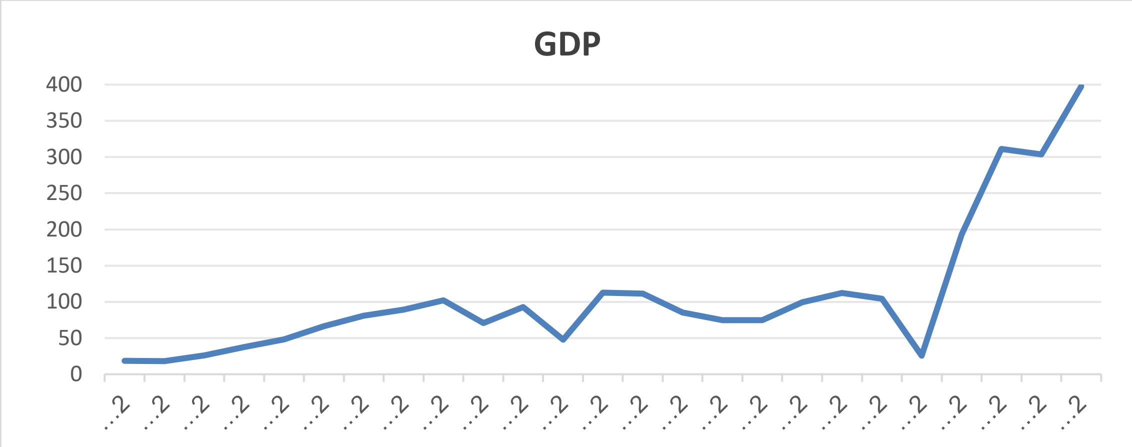

الشكل رقم (3) من اعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم (2) والاشكل رقم 3 الذي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة نلاحظ الاتي :-

1. شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (2000 الى 2008) نمواً واضحاً في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع من (18,456.9) مليون دينار ليبي سنة (2000) الى (102,242.9) مليون دينار ليبي سنة (2008) بمتوسط معدل نمو بلغ خلال هذه الفترة (24%) .
2. في سنة (2009) انخفض الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل معدل نمو سالب وقدره (- 31%) والسبب في ذلك الانخفاض يرجع إلى إنخفاض حجم إنتاج النفط الخام وانخفاض اسعاره عالمياً , اما في سنة (2010) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو بلغ (32%) ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج النفط الخام وإرتفاع أسعاره عالمياً مقارنة بسنة (2009) .
3. أما في سنة 2011 انخفض الناتج المحلي الاجمالي , حيث وصل الى (47,759.5) مليون دينار , أي بمعدل نمو سالب يبلغ (- 49%) وسبب هذا الانخفاض يرجع إلى الاحداث التي مرت بها البلاد من انقسامات واغلاق الحقول النفطية وعدم استقرار الوضع الامني في البلاد , اما في سنة (2012) يرجع الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع من جديد بمعدل نمو (137%) ويرجع سبب ذلك الارتفاع الى تحسين الوضع الامني نوعاً ما , واستئناف انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي.
4. شهدت الفترة من (2014 - 2016) انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الى سوء الوضع الامني والانخفاض الحاد في انتاج النفط الخام , وفي السنوات (2017 - 2018) نلاحظ إرتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بسبب هذا الإرتفاع تحسن إنتاج النفط الخام بالاضافة الى الايرادات التي يتحصل عليها المصرف المركزي من رسوم بيع النقد الاجنبي حيث بلغ معدل نمو سنة (2017 - 2018) (33% , 13%) على التوالي .
5. سجلت السنوات (2019 - 2020) انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل في سنة (2020) ادنى قيمة له حيث بلغ معدل نمو سالب (- 75%) .
6. نلاحظ من سنة (2021 الى سنة 2024) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع من (193,295.0) سنة (2021) الى (397,564.5) سنة (2024) ويرجع ذلك الى تحسين الاوضاع نوعاً ما .

المبحث الثالث : قياس أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2000 – 2024م).

من خلال هذا المبحث سوف يتم استخدام المنهج التحليلي القياسي لقياس أثر كلاً من (عرض النقود بمفهومه الواسع وسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي) على الناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الجارية ، وكذلك بيان نوع وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية .

1 –تحديد متغيرات الدراسة المتعلقة بقياس أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي. Dependents (variables)

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهميته وأهدافه تم اختيار مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في متغيرين مستقلين ومتغير تابع ، وهذه المتغيرات كانت على النحو التالي :

أ– المتغيرات المستقلة : (Independents variables)

تمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في الاتي :

- عرض النقود بالمفهوم الواسع : ويرمز له بالرمز (MS2) ويعتبر أحد الأدوات الأكثر أهمية والذي تستخدمه السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.
- سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي : ويرمز له بالرمز (ER) ويعتبر أحد أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير في الحياة الاقتصادية ، ويعتبر متغير يعكس القيمة الرسمية للدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية.

ب – المتغيرات التابعة : (Dependents variables)

اعتمدت هذه الدراسة على متغير تابع واحد وهو الناتج المحلي الإجمالي كونه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ويرمز له بالرمز (GDP) ، وهو متغير يرتبط سلوكه واتجاهه بمتغيرات اقتصادية أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة والتي تم ذكرها سابقاً .

2 – مصادر الحصول على بيانات الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية عن الفترة (2000– 2024م) من مصادرها الرسمية والمتمثلة في اعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

3 – وصف وتقدير النموذج القياسي للدراسة.

من خلال النظرية الاقتصادية يمكن القول ان العديد من المتغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من الدول ، وعليه تم اختيار نموذج قياسي يتضمن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، و(عرض النقود MS2–سعر الصرفER) متغيرات مستقلة ، وتم كذلك اختيار الصيغة الدالية المناسبة لهذه الدراسة وكذلك تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي(spss) من أجل معرفة أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الليبي ، وبالتالي فإن نموذج الدراسة سوف يأخذ الصيغة الضمنية التالية :

$$GDP = f(MS2, ER)$$

وبصيغه أخرى

$GDP = \mathbf{B_0}+B_1 (Ms2)+ B_2 (ER)+ Ui$

حيث أنGDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

MS2:عرض النقود بالمفهوم الواسع.

ER: سعر الصرف بالدينار الليبي.

Ui : حد الخطاء العشوائي.

4- فرضيات نموذج الدراسة عند مستوى معنوية 5% .

الفرض الصفري H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة (عرض النقود (MS2)، سعر الصرفER) ، حيث $R = 0$

الفرض البديل H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة ،(عرض النقود (M2)، سعر الصرف ER) حيث $R \neq 0$

إذا كانت Sig (**P. value**) أكبر من 0.05 نقبل الفرض الصفري H0

إذا كانت Sig(**P. value**) أقل من 0.05 نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل H1.

وللحصول على نتائج التقدير القياسي لأثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي الليبي خلال الفترة (2000- 2024م) ، سوف تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الاختبارات الإحصائية لمعرفة أثر عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

5- الاختبارات الإحصائية لنموذج الدراسة .

أولاً / اختبار معامل بيرسون : يستخدم ارتباط بيرسون لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الإحصائية الكمية ، حيث تتراوح قيمته ما بين (1 ، 1-) فكلما كانت الإشارة موجبة وقريبة من الواحد الصحيح كانت العلاقة طردية قوية ، وكلما كانت الإشارة سالبة وقريبة من سالب الواحد الصحيح كانت العلاقة عكسية قوية ، وإذا كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي صفر ذلك يعني لا توجد علاقة بين المتغيرات ، والجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (3)نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

نلاحظ من نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بالجدول رقم (3) الاتي :

توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (71.4%) .

- توجد علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و سعر الصرف (ER)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (93.6%) .
- توجد علاقة طردية بين عرض النقود(MS2) و سعر الصرف (ER) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (70.3%) .

ثانياً / اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square).

Correlations

		الناتج المحلي الإجمالي	عرض النقود	سعر الصرف
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	.714**	.936**
	Sig. (2-tailed)		.001	.000
	N	52	52	52
عرض النقود	Pearson Correlation	.714**	1	.703**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	25	25	25
سعر الصرف	Pearson Correlation	.936**	.703**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	52	52	25

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يستخدم اختبار معامل التحديد المعدل(Adjusted R Square)في تفسير التباين في المتغير التابع بعد أخذ المتغيرات المستقلة ، والجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار معامل التحديد المعدل.

جدول رقم (4)نتائج اختبار معامل التحديد R^2

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin–Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.939[a]	.533	.882	34320.32905	.882	82.411	2	22	.000	1.63

a. Predictors: (Constant), الإنفاق العام, عرض النقود b. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) ظهرت قيمته R^2 =(%88.2) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة و المتمثلة في عرض النقود و سعر الصرف تفسر لنا ما قيمته (%88.2) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ، وإن الباقي (%11.8) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج لم تتم درستها.

ثالثاً / اختبار نموذج الانحدار المقدر .

يستخدم هذا الاختبار لتفسير العلاقة بين المتغيرات هل هي موجبة أم سالبة ، وكذلك بيان أي من المتغيرات الذي يكون له التأثير الاكبر على النموذج القياسي ،والجدول رقم (5) يبين نتائج اختبار نموذج الانحدار المقدر.

جدول رقم (5)نتائج اختبار نموذج الانحدار المقدر

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.(P. value)
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	–10057.605	12444.796		.808	.428
عرض النقود	.231	213.	.111	1.084	.290
سعر الصرف	59113.942	7085.756	.858	8.343	.000

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي

من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتضح الاتي :

نموذج الانحدار المقدر قيد الدراسة ظهر بالصيغة التالية :

(ER) + UI59113.94 (MS2) + 231 + 0.10057.6GDP =

الجزء الثابت B_0 = 10057.6 قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة.

معامل الانحدار B_1 =0.231قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة.

معامل الانحدار B_2= 59113.94قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة.

تشير إشارات معاملات الانحدار على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و (عرض النقود ، سعر الصرف) ، حيث أن الزيادة في عرض النقود بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (0.160) وكذلك الزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (59113.942).

رابعاً / اختبار المعنوية الجزئية للنموذج (t . test) .

يستخدم هذا الاختبار لتحديد أياً من المعاملات التي تكون معنوية ولها تأثير على النموذج

وبالرجوع إلى نتائج التقدير القياسي لاختبار(t) بالجدول السابق يتضح لنا أن معلمة سعر الصرف ذات معنوية إحصائية، حيث بلغت(**P. value**) (0.000) وهي أقل من 5%، بينما ظهرت معلمة عرض النقود غير ذات معنوية إحصائية ، حيث بلغت (**P. value**) (0.290) وهي أكبر من 5% ،وهذا يبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بسعر الصرف أكثر من تأثره بعرض النقود .

خامساً / اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشرF) .

يستخدم اختبار F لمعرفة معنوية نموذج الدراسة ، حيث يعمل هذا الاختبار على الفروض الإحصائية التالية :

الفرض العدمي H0 : نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرض البديل H1 : نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي).

والجدول رقم (6) يبين نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشرF) .

جدول رقم (6) نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشرF) .

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.(P. value)
1 Regression	1.941E+11	2	9.707E+10	82.411	.000[b]
Residual	2.591E+10	22	1177884986		
Total	2.201E+11	21			

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي b. Predictors: (Constant), سعر الصرف, عرض النقود

يتضح من الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتماليةP. value تساوي(0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدميH0 القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديلH1 الذي ينص على أن هناك واحد من معاملات الانحدار معنوي ويختلف عن الصفر.

سادساً / اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test.

دراسة اعتدالية التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار بالطريقة البيانية :

سوف يتم فحص العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية ، بحيث إذا كانت النقاط تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط ، ففي هذه الحالة يقال أن الأخطاء تتوزع طبيعيا ، أما إذا تمكنا من رصد نمط معين لتوزيع هذه النقاط في هذه الحالة يقال أن الأخطاء لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

والشكل البياني التالي يوضح لنا اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية

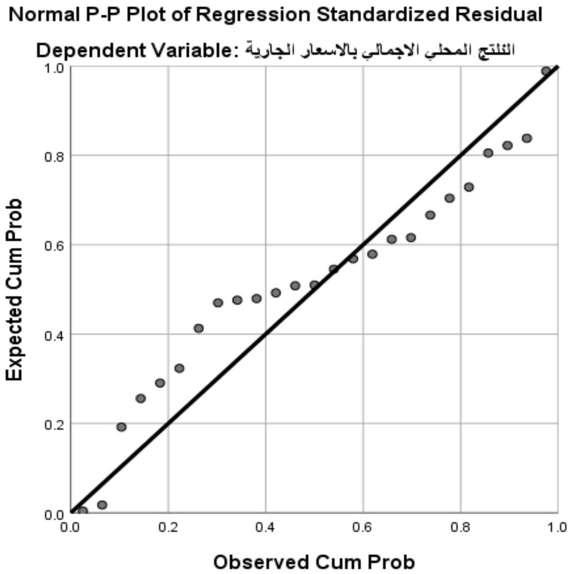

نلاحظ من الشكل السابق أن النقاط تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط المستقيم ، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

سابعاً / اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي (Durbin – Watson) .

ان وجود مشكلة الارتباط الذاتي تعني أن بواقي نموذج الانحدار غير مستقلة ، وهذا يعني ان نتائج اختبارات (R^2, T , F) أكبر من قيمتها الحقيقة وبذلك يكون قرار توافق نموذج الانحدار مشكوك في صحته.

ومن نتائج الجدول رقم (4) يتضح لنا أن قيمة 1.63 = (WD) ، ولمعرفة هل توجد مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه تم استخراج القيم الحرجة من جدول القيم الحرجة لـ (WD) عند مستوى معنوية 5% ،حيث ظهرت القيمة الدنيا (dL = 1.15) والقيمة العليا

(du =1.54) ، وبما أن قيمة إحصاء WD المحسوبة = (1.63) سوف يتم التعويض وفقاً للقاعدة الأتية (2 >WD<du) بقيم (WD ، du) نحصل على الاتي :

(> 1.54 1.63> 2) وعليه فإن قيمة WD = 1.63 تدل على أن المعادلة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 5%.

ثامناً / اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

يستخدم اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة لمعرفة هل يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة أم لا ،فإذا وجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة يعني ذلك عدم استقرار معاملات الانحدار وكذلك ظهور بعض المعاملات غير معنوية احصائياًرغم أنها مهمة فعلاً ، ويتم هذا الاختبارعن طريق معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة ، ، فإذا كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (5) فذلك يعني عدم وجود ازدواج خطي ، والجدول رقم (7) يبين نتائج معامل تضخم التباين (VIF) .

جدول رقم (7) قيم معامل تضخم التباين (VIF)

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	عرض النقود Ms2	.506	741.9
	سعر الصرف ER	.506	741.9

طبقاً للنتائج الموضحة في الجدول السابق نجد أن جميع قيم معامل تضخم التباين(**VIF**) أقل من (5) وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

النتائج و التوصيات

اولا : النتائج

ا- النتائج التحليلية :-

1- شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (2000 - 2010) استقرار اقتصادياً حيث سجل معدلات عالية ومتوازنة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود , بينما الفترة التي تلت سنة (2010) اي الفترة (2011 - 2014) فقد عانى الاقتصاد الليبي من عدم الاستقرار وظهور ازمات مالية واقتصادية حادة أثرت في الواقع المعيشي للمواطن الليبي في ظل عجز السلطات المالية و النقدية عن ايجاد الحلول المناسبة .

2- وجود علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف في حالة ثبات المعروض النقدي من النقد الاجنبي , اي الزيادة في عرض النقود يؤدى الى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الاجنبي ونتيجة لذلك يؤدي الي ارتفاع سعر الصرف .

3- نتيجة للاحداث والانقسام السياسي وضعف الاستقرار الامني وغياب الاجهزة الرقابية الامر الذي ساهم في تفاقم الازمة المالية والاقتصادية في ليبيا وتفشي الفساد في الاجهزة المصرفية وشبه توقف الصادرات النفطية , الامر الذى ترتب عليه تراجع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة كمية عرض النقود , وبالتالي ارتفاع في اسعار وتدهور قيمة الدينار الليبي امام العملات الاخرى .

ب – النتائج القياسية :

- توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (71.4%) ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي .
- توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (ER)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (93.6%) وهذا ما ينفي صحة الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي ..
- توجد علاقة طردية بين عرض النقود(MS2) وسعر الصرف (ER)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (70.3%) وهذا ما ينفي صحة الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة طردية بين عرض النقود سعر الصرف.
- أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عرض النقود وسعر الصرف تفسر لنا ما قيمته (88.2%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن الباقي (11.8%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج لم تتم درستها.
- تشير إشارات معاملات الانحدار على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و(عرض النقود ، سعر الصرف) ، حيث أن الزيادة في عرض النقود بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (0.160) وكذلك الزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (59113.942)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية التي تنص على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي
- معلمة سعر الصرف ذات معنوية إحصائية ، حيث بلغتSig (**P. value**) (0.000) وهي أقل من 5% ، بينما ظهرت معلمة عرض النقود غير ذات معنوية إحصائية ، حيث بلغت Sig(**P. value**) (0.290) وهي أكبر من 5% ، وهذا يبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بسعر الصرف أكثر من تأثره بعرض النقود خلال فترة الدراسة.
- بواقي نموذج الانحدار تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط المستقيم ، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا (أي تتبع التوزيع الطبيعي).
- أن بواقي نموذج الانحدار قيد الدراسة مستقلة مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .
- أن جميع قيم معامل تضخم التباين(**VIF**) أقل من (5) مما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

ثانيا : التوصيات :-

1- العمل على تنويع مصادر الاقتصاد الليبي حتى تتمكن السلطات النقدية من تقليل الأثار المترتبة على تغير سعر الصرف على الاقتصاد الوطني , وكذلك فتح وتطوير سوق مالي في ليبيا لغرض انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج وتدفق روؤس الأموال الي الداخل من اجل تطوير الاستثمار .

2- أهمية اتباع سياسة اقتصادية متوازنة من أجل دعم العمليات الانتاجية التي من شانها زيادة الناتج المحلى الاجمالي , والحد من استيراد السلع الغير الضرورية والسلع التي يمكن انتاجها محلياً .

3- يجب رفع سعر الصرف الدينار الليبي امام العملات الاجنبية للقضاء على السوق الموازية وحماية العملة المحلية من الانهيار .

4- ضرورة التنسيق والتنظيم بين السياسة النقدية والسياسة المالية وان يكون هذا التنسيق عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ويؤدي الى رفع تحقيق اعلى معدلات نمو اقتصادي .

5- تعزيز النمو الاقتصادي حيث يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات اخرى الى جانب السياسة النقدية وتشمل هذه السياسات زيادة الانفاق الحكومي على القطاعات الانتاجية في الاقتصاد التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي .

المصادر والمراجع

1- الساعدي أسامة جمعة , السياسة النقدية ودورها في التأثير على عرض النقود , دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للفترة 1965 - 2001 , الاكاديمة الليبية , طرابلس , 2002 , ص 165 .

2- الهادي بشير الهادي , محمد سعد أبوكرش , تحليل أثر عرض النقود والتضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي , الجامعي , مجلة علمية محكمة , العدد 24 , الجزء الاول , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة بني وليد - 2016 , ص 132 .

3- جميس جوارتيني , ريجاد استروب , الاقتصاد الكلي , الجزء الاول , الطبعة الثانية , مطبعة الديواني , بغداد , 1988 , ص 556 .

4- خالد بن حمد بن عبدالله القدير , العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في قطر 2002 م

5- رشاد العصار ,عليان الشريف, المالية الدولية, دارالمسرة للنشر , عمان, الأردن, 2000,ص46

6- رمزي زكي , التاريخ النقدي للتخلف , سلسلة عالم المعرفة , العدد 118 , الكويت , 1987 , ص 130 .

7- رفيق معمر سلطان , أثر عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا , 2024 م

8- سامي خليل , النقود والبنوك , الكويت 1989 ص 754 .

9- صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات . الكويت 1983 ص 134 .

10- ضياء مجيد , اسس علم الاقتصاد , نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقة اقتصادية دولية , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعة ص 39 .

11- عبدالحميد بالحاج , دراسة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2020) باستخدام التحليل الكامل المشترك , مجلة الجامعة غريان العدد الرابع والعشرون , 2022 ص 158 .

12- عبدالحق بوعتروس ,ومحمد دهمان , أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري 2009 .

13- عبدالرزاق عبدالله السوقي , دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2022) .

14- عبير عبدالله الدغيس , أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1980 - 2020) سنة 2024 .

15- عبدالمنعم السيد علي , دراسات في النقود والنظرية النقدية , الطبعة الثانية , مطبعة العاني بغداد , 1971 ص 96 .

16- عوض فاضل اسماعيل الدليمي , النقود والبنوك , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد , 1990 ص166 .

17- محمد الصيد احميد , عبدالرحمن علي محفوظ , تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي . دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي الفترة (1990 - 2017) مجلة كليات التربية العدد الرابع عشر , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة طرابلس .

18- محمد ابوخاري , تأثير عرض النقودعلى الناتج المحلي الاجمالي , دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970 , 2018) مجلة ادارى الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلد 07 , العدد الاول , 2021 , ص100 .

19- محمد صالح القريشي , ناظم محمد الشمري , مبادئ علم الاقتصاد , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل , 1993 , ص 371 .

20- مصرف ليبيا المركزي (النشرات الاقتصادية , أعداد مختلفة) .

21- مروان عطوان , الاسواق النقدية والمالية , البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال , الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الثاني 1993 ص 100

22- هبة عوض الله علي حسين , نادية بشرى محمد علي , العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1998 - 2018) والمجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات , العدد الواحد والثلاثون , 2020 ص 20 .

23- Mishkin , F , S . (2012) macroecomics policy and Practice . University Columbia . U . S . A : Pearson .

24- Sen, A, Development Which Way Now , Economic Journal , Vol: 93 Issue 372 , 1983 P 745 .